



MENA-OECD  
INVESTMENT  
PROGRAMME



## برعاية معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة

### ورشة عمل إقليمية حول

### "تعزيز النزاهة في القطاع الخاص في البلدان العربية"

المنامة، مملكة البحرين

16-17 آذار/مارس 2010

## الخلاصات

### أ. المقدمة

برعاية كريمة من معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحريني، استضاف مركز مينا للاستثمار ورشة عمل إقليمية حول "تعزيز النزاهة في القطاع الخاص في البلدان العربية". إنعقدت ورشة العمل في المنامة (مملكة البحرين) يومي 16-17 آذار/مارس 2010، بدعم مشترك من برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (MENA-OECD Investment Programme)، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين (UNDP Bahrain)، وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (-UNDP POGAR). شارك في الورشة ممثلون من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، بالإضافة إلى رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وممثلون عن منظمات إقليمية ودولية مختلفة واختصاصيون من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

شكلت ورشة العمل الإقليمية منتدى تفاعلياً بين ممثلي القطاعين العام والخاص لمناقشة الآراء وتبادل المعرفة حول التحديات التي تواجه جهود تعزيز النزاهة في القطاع الخاص، ولاستعراض المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة. تخلل ورشة العمل سلسلة من الجلسات العامة تلتها جلستين فرعيتين. الأولى جمعت

ممثلتي القطاع العام والثانية جمعت ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. ناقش المشاركون خلال هاتين الجلستين سبل تفعيل دور الحكومة ورجال الأعمال في التصدي للتحديات التي تواجه جهود تعزيز النزاهة في القطاع الخاص، فضلاً عن سبل تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في خدمة النزاهة. كما تناول النقاش الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني لمناصرة ودعم كافة الجهود المبذولة في هذا السياق.

## ب. الخلاصات

سارت ورشة العمل الإقليمية وفق برنامج العمل المرفق. وفي الختام، قام المشاركون بوضع الخلاصات التالية في ضوء مختلف العروض والمناقشات التي جرى تقديمها خلال يومي ورشة العمل:

1. النزاهة في القطاع الخاص جزء أساسي في منظومة مكافحة الفساد الفعالة، وشرط جوهري لبناء اقتصادات أكثر قوة وعدلاً وشفافية. فهي تسهم في جذب الاستثمارات، وزيادة قدرة البلدان التنافسية على الصعيد العالمي، والدفع قدماً في جهود التنمية الوطنية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
2. عملية تعزيز النزاهة في القطاع الخاص عملية متعدّدة الجوانب والصعوبات، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الحكم على مستوى القطاعين العام والخاص. من هنا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي إنضمت إليها الغالبية العظمى من البلدان العربية، توفر إطاراً توجيهياً شاملاً يفترض بصناع القرار في المنطقة أن يستفيدوا منه بالتكامل مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، لا سيما إتفاقية مكافحة الرشوة للموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية والتوصيات المتعلقة بها الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
3. الاستجابة الفاعلة للتحديات التي تواجه النزاهة في مجال الأعمال في المنطقة تستوجب استمرار الحكومات العربية في العمل من أجل تعزيز بيئة تنظيمية مؤاتية للأعمال، ولكن هذا وحده لن يكون كافياً للتصدي لمتطلبات الشفافية والنزاهة. فالحكومات مدعوة إلى اعتماد وإنفاذ تدابير خاصة لمكافحة الفساد، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة. ومن ضمن المجالات التي تحتاج إلى عناية فورية آليات مكافحة الرشوة؛ ومعالجة مسائل تضارب المصالح وتقديم الهدايا؛ واستخدام التكنولوجيا في التفاعل بين القطاعين العام والخاص؛ وحماية المبلغين أو كاشفي الفساد؛ وإنشاء مكاتب الأمبودسمان أو أمناء المظالم.
4. ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، مثل وزارات الاستثمار والصناعة والتجارة، وهيئات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، تؤثر سلباً على التعاون المنتج والمستدام بين القطاع الخاص والقطاع العام في سبيل مكافحة الفساد. وقد أظهرت التجربة أن استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تسهم في تحسين وتيسير التنسيق داخل القطاع العام بهدف دعم تواصل أمثر فاعلية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
5. التصدي لتحديات النزاهة في القطاع الخاص لا يمكن أن يكون فعالاً دون التزام جاد وطويل الأمد من قبل الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع بشكل عام. تبعاً لذلك، فإنه من الأهمية بمكان تشجيع ودعم الاتصال

الدوري وتبادل المعلومات بين مختلف المعنيين الذي ينبغي عليهم العمل على تعزيز الثقة المتبادلة والشعور بالمسؤولية المشتركة.

6. يجب على القطاع الخاص المتواجد في المنطقة أن يعمل على زيادة نشاطه في مجال مكافحة الفساد. الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة نحو تحسين حوكمة الشركات هي إنجاز مهم في هذا الإتجاه. ومن ثمّ يجب على قطاع الأعمال أن يعمّق هذه الجهود ويعتمد مبادئ واضحة لتعزيز النزاهة ويدعمها بمدونات السلوك وبرامج الامتثال الداخلي، والضوابط التي تنفي إمكانية التدرّج بجهل المعاملات الفاسدة ( due diligence). كما يجب تشجيع قطاع الأعمال على الدخول في معاهدات نزاهة (integrity pacts) خاصة في القطاعات والمشاريع الأكثر عرضة للفساد.

7. إن المعايير الدولية الممارسات الفضلى التي جرى تقديمها ومناقشتها خلال ورشة العمل الإقليمية، والأدوات المتصلة بهما ستوفر موارد قيمة للغاية للجهود القائمة على مستوى كل بلد. من ثمّ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي مدعوان للعمل مع الجهات المعنية المختلفة لتجميع هذه المعرفة وتقديمها في دليل يتمّ نشره في جميع أنحاء المنطقة. وسيشكل هذا الدليل الورقة الخلفية التي أعدت خصيصاً لورشة العمل، أساساً لمجلد إقليمي متخصص يتم إنتاجه بشكل مشترك من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي.

8. تشكل القواسم المشتركة بين البلدان العربية والالتزامات الواقعة على عاتق المستثمرين في جميع أنحاء العالم أرضية صلبة للعمل الجماعي المشترك من أجل تعزيز النزاهة في القطاع الخاص. إن استمرار وتوسيع نطاق الجهود المبتكرة التي أطلقت خلال هذه الورشة الإقليمية أمر حاسم الأهمية لتحقيق نتائج ملموسة، ما يستوجب إشراك حكومات أخرى وجهات غير حكومية فاعلة من البلدان العربية وكذلك من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي.

9. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) مدعوة للإسراع في إنشاء مجموعتها غير الحكومية التي يتوقع أن توفّر منبراً إقليمياً يدعم النتائج الصادرة عن ورشة العمل هذه. فالشبكة العربية والأطر الإقليمية والدولية الأخرى المعنية، لا سيما منتدى مينا للسلوك المسؤول في قطاع الأعمال، مدعوة للنظر في دعم جهود إضافية في هذا المجال والمساهمة في ترسيخ العمل الجماعي المشترك ضدّ الفساد.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي مدعوان لمتابعة نتائج هذه الورشة الإقليمية من خلال تيسير التعلّم وتبادل المعارف بين الأقران المعنيين في المنطقة ومع نظرائهم من خارجها، وعبّر تطوير منتجات معرفية وأنشطة ملموسة على الصعيدين الإقليمي والقطري.

في الختام، أعرب المشاركون عن امتنانهم وتقديرهم لمملكة البحرين، ممثلة بمجلس التنمية الاقتصادية البحريني، وإلى المتحدثين والمنظمين على الجهود التي ساهمت في إنجاح هذا النشاط الهام.

\*\*\*